مجلس الأمناء
23-24 نوفمبر 2023

تشير إلى
البند 5 من جدول الأعمال

بند جدول الأعمال: تقرير لجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات حول العاملات في مجال الجنس – المسار الثاني والبدء في إدماج الجنسين
سيقدم رئيس لجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات (سامي النتشة) ومدير العلاقات الخارجية (مينا بارلينغ) تقاريرهما إلى المجلس.

الملخص:

في أكتوبر 2022، نشر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة سياسته بشأن الاشتغال بالجنس، والتي تتضمن التعليقات الناشئة عن المشاورات التي دُعي إليها جميع الجمعيات الأعضاء والمسؤولين الإقليميين، بالإضافة إلى الحوار مع المنظمات التي يقودها المشتغلون بالجنس والخبراء الخارجيين وفريق قيادة المديرين. توضح هذه السياسة موقف والتزامات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة فيما يتعلق بالاشتغال بالجنس وتقدم القيم والمبادئ القائمة على حقوق الإنسان التي تنطبق على نطاق واسع على جميع السياقات، دون أن تكون إلزامية بشأن النهج أو الإجراءات. كما تم تطوير السياسة استجابة لمطالب العاملين في مجال الجنس والمنظمات التي يقودها العاملون في مجال الجنس لإيضاح موقف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من العمل في مجال الجنس.

ومع ذلك، من أجل الاستفادة المباشرة للعاملين في مجال الجنس وزيادة وصول العاملين في مجال الجنس إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، يجب تنفيذ السياسة وتفعيلها. وتحقيقًا لهذه الغاية، وافق فريق قيادة المديرين على "الصندوق الإستراتيجي للمسار الثاني لدعم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة 2024-2025" لتحقيق نتائجه الاستراتيجية من خلال إعطاء تمويل/ منحة إلى اتحاد من الجمعيات الأعضاء والمنظمات التي يقودها العاملون في مجال الجنس لتقديم التنفيذ الخاص بسياسة العمل في مجال الجنس.

في أكتوبر 2023، قامت لجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات بمراجعة واعتماد تنفيذ سياسة العمل الجنسي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كموضوع لتمويل المسار الثاني 2024-2025.

نقترح أيضًا سياسة نوع الجنس لتوضيح موقف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن تغيير فهمنا لنوع الجنس بكل أشكاله والاحتفاء به والدفاع عنه – مما يمنحنا مسارًا للمساعدة في سد الانقسامات وبناء حركة موحدة.

الإجراء المطلوب:

- موافقة المجلس على اعتماد تنفيذ سياسة الاشتغال بالجنس التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كموضوع لتمويل المسار الثاني 2024-2025، بمبلغ يصل إلى مليوني دولار أمريكي.
- دعم بدء سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن نوع الجنس، مع وضع خارطة طريق جاهزة للموافقة عليها في الاجتماع القادم للجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات.

الخلفية

في يوليو 2020، وافق مجلس أمناء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على المسار الثاني من نموذج تخصيص موارد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والذي يشار إليه أيضًا باسم الصندوق الإستراتيجي.

بعد نشر سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن الاشتغال بالجنس، في يوليو- أغسطس 2023، وضع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مذكرة مفاهيمية للمسار الثاني حول "تنفيذ سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن الاشتغال بالجنس" والتي تحدد الخلفية والمبادئ الأساسية والمجالات ذات الأولوية ومعايير الاتحاد وعملية تقديم الطلبات لقناة الاتحاد هذه.

في أكتوبر 2023، قامت لجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات بمراجعة واعتماد تنفيذ سياسة العمل الجنسي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كموضوع لتمويل المسار الثاني 2024-2025.

المبادئ الأساسية ومجالات الأولوية
يجب أن تسترشد مقترحات الاتحاد بسياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن الاشتغال بالجنس وأن تتماشى معها. وتشمل هذه المبادئ الأساسية والمجالات ذات الأولوية التالية من سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن الاشتغال بالجنس:

1. المشاركة الهادفة وقيادة المشتغلين بالجنس
2. شاملة ومتقاطعة
3. قائمة على حقوق الإنسان
4. تستند إلى أدلّة
5. تحولية

يتناول اقتراح الاتحاد مجموعة من مجالات الأولوية المحددة في السياسة والمدرجة أدناه.

1. إنهاء جميع أشكال الوصم والتمييز والعنف ضد المشتغلين بالجنس، وافتقارهم إلى سبل الانتصاف القانونية، ودعم الجهود الشاملة لتفكيك أوجه عدم المساواة المنهجية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين.
2. دعم الاعتراف بالاشتغال بالجنس كعمل.
3. التمييز بين العمل بالجنس والعمل القسري/الاتجار بالبشر.
4. دعم إلغاء تجريم العمل في مجال الجنس.
5. توفير البرامج والخدمات التي يقودها العاملون في مجال الجنس والتي تركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
6. دعم قيادة المشتغلين بالجنس وتمكين المجتمع والاستدامة التنظيمية.
7. دعم دمج المشتغلات بالجنس في الحركات النسوية.

إجراءات الموافقة

وفقًا لسياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وبعد توصية من فريق قيادة المديرين، تم اعتماد المذكرة المفاهيمية من قبل لجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات في اجتماعها في 20 أكتوبر. وافق مجلس الأمناء على النظر فيها في اجتماعه في نوفمبر 2023.

في حالة اعتمادها، في 1 ديسمبر 2023، سيتم إصدار دعوة للتعبير عن الاهتمام والمقترحات. بعد العملية الموضحة في المذكرة المفاهيمية، سيتم إبلاغ المتقدمين الناجحين في 20 مارس 2024 وتوقيع العقود، وستبدأ فترة تنفيذ المشروع في 3 مايو 2024.

انظر الجدول الزمني الكامل في المذكرة المفاهيمية لمزيد من المعلومات.

الفرص والمخاطر

يتيح برنامج تنفيذ سياسة الاشتغال بالجنس للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الفرصة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة للبناء على سياسته المعتمدة مؤخرًا بشأن الاشتغال بالجنس والمشاركة في تهيئة بيئة تؤكد على حقوق المشتغلين بالجنس، ودعم الحركة العالمية لإلغاء تجريم الاشتغال بالجنس وضمان وصول المشتغلين بالجنس بشكل أفضل إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

تم النظر في العديد من المخاطر عند تنفيذ السياسة. تولي المذكرة المفاهيمية اهتمامًا خاصًا للمخاطر المحتملة المتعلقة بديناميكيات السلطة والاختلاف بين المنظمات المجتمعية للمشتغلين بالجنس وشركاء آخرين.

تم تحديد المشاركة والقيادة الهادفة للعاملين في مجال الجنس باعتبارها المبادئ الأساسية الأولى التي يجب أن توجه مقترحات الاتحاد: "يجب أن يضمن الاقتراح أن العاملين في مجال الجنس" يشاركون بشكل هادف في جميع جوانب تصميم البرنامج وتنفيذه وإدارته وتقييمه ". يجب أن يوضح الاقتراح كيف أن المشتغلين بالجنس هم صانعو القرار في تطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم الاتحاد وخطة العمل المقترحة.

تم تحديد العديد من المعايير لضمان تحديد الأضرار المحتملة لمجتمعات المشتغلين بالجنس والتخفيف من حدتها. والتي تضم ما يلي:

- يجب أن يشمل الاتحاد منظمة شريكة واحدة على الأقل يقودها المشتغلون بالجنس خارج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في كل بلد مقترح، أو إذا لم يكن ذلك ممكنًا بسبب نقص المنظمات التي يقودها المشتغلون بالجنس في البلد، فمنظمة ذات خبرة حسنة السمعة في العمل مع المشتغلين بالجنس في المنطقة.
- يجب أن يثبت الاقتراح أن نسبة كبيرة من المشاركين في صنع القرار وتنفيذ المشروع لديهم خبرة في العمل مع العاملين في مجال الجنس، أو خبرة حية في العمل في مجال الجنس، أو سيتلقون تدريباً على مدار المشروع على العمل مع العاملين في مجال الجنس.
- يجب أن يثبت الاقتراح أن توزيع التمويل والموارد لن يعزز أوجه عدم المساواة وديناميكيات السلطة الحالية.
- يجب أن يتضمن الاقتراح تقييمًا للمخاطر، بما في ذلك قسم يتعلق بديناميكيات السلطة بين العاملين في مجال الجنس والمنظمات العاملة في مجال الجنس والمنظمات التي يقودها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والشركاء الآخرين ذوي الصلة وكيف سيتم تجنب أو تخفيف الأضرار المحتملة للعاملين في مجال الجنس ومجتمعاتهم.
- يجب دمج تدريب العاملين في مجال الجنس (بما في ذلك التطوير المهني) وموظفي الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في الاقتراح لضمان المشاركة الهادفة واستدامة البرامج.

بدء سياسة نوع الجنس

- تهدف هذه السياسة إلى توضيح موقف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من تغيير فهمنا لنوع الجنس والاحتفاء به والدفاع عنه – مما يمنحنا مسارًا للمساعدة في سد الانقسامات وبناء حركة موحدة.

وثيقة سرية

- مهدت مبادرة الهوية، واستجابة مجتمع الميم، وتنفيذ ورقة سياسة الاشتغال بالجنس (راجع البند 7 من جدول الأعمال) الساحة وقامت بالكثير من الأعمال الأساسية لبلورة دور الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في التحول المتعلق بنوع الجنس. ليتمكن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من الوفاء بالتزاماته، يجب عليه إعادة تصور وإعادة هيكلة طريقة تفكيرنا في نوع الجنس.

- نقترح وضع سياسة بشأن نوع الجنس لتطوير فهمنا لنوع الجنس، وتوضيح موقف يلزم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالدفاع عن حقوق جميع الناس والنهوض بها، والبناء على حقوق المرأة وحركات مجتمع الميم. سنعمل من أجل مستقبل يحمي ويؤكد على الحقوق التي ناضلت النساء وما زلن يناضلن من أجلها – الحق في الإجهاض، والحق في المشاركة في الحياة العامة، والحق في تحديد حريتنا الجنسية والإنجابية والحق في مقاومة السلطة الأبوية والعنف.

- نحن نلتزم بتوسيع هذه المساحة لضمان شمول جميع الأشخاص الذين يتعرضون للعنف والاضطهاد الأبوي وإشراكهم على قدم المساواة، بمن في ذلك النساء المتحولات جنسياً والرجال المتحولين جنسياً وجميع الأشخاص الذين لا يحددون هويتهم وفقًا لثنائية الجنس، وكذلك الرجال المتحولين جنسياً الذين يتعرضون للعنف والاضطهاد الأبوي على أساس انتهاكهم المُتصوَّر للرجولة المقبولة.

- تجب علينا إعادة صياغة فهمنا لنوع الجنس وكشف الطرق المتعددة التي يؤثر بها العنف الأبوي على أهدافه المتنوعة. سيساعد هذا الموقف الواضح في تطوير أدوات سردية يمكن من خلالها إشراك الوسط المتحرك وبناء التضامن والارتقاء بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بعيدًا عن الاستقطاب.

- بافتراض الموافقة على هذه السياسة، ستضع الأمانة خارطة طريق تتقاطع مع التوجه الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير الجنسي (SOGIE) ومجموعات العمل المعنية بنوع الجنس، في الوقت المناسب للموافقة عليها في الاجتماع المقبل للجنة الإستراتيجية والاستثمار والسياسات.